

به بعد هانفا القاسم الولد فلا يحب به غسله الا بماء
 اجزالية قوله والحجوة يوجد بعد هانفا والافهي منه فذكرها
 معه تكرر افتامل قوله والحجوة عن البلع موجهة على الاصح
 وتفطر بها الصائمة وكذا يحرم على زوجها وطبها عند غيب
 رملي قوله وفيه الغسل اي منه حيث هو لا بقيد كونه وجبا وفي
 بعض النسخ ذكر فصل هنا علم ان هذا الكتاب لما كان قاله
 تاليفه من الطلبة بالملاية عليهم اختلفت نسخه كثير في الترجيح
 والتقديم والتاخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك
 قوله فينوي الجنب رفع الجنابة وتنصرف النية اليه من رفع حكمه وهو
 للمنع من الصلاة ونحوها وان لم يقده او لم يعرفه كما امر قوله
 والحجرت الاكبر او حدث فقط وينصرف للاكبر بقربيه كونه عليه
 واذا اجتمع عليه اغسال واجبة ونوى واحد منهما كفي عن
 البقية ولا يكفي نية بعض واحد منها قوله ونحو ذلك كنية
 استباحة الصلاة او الغسل الواجب وهذا اجنبي في غير الجنابة
 ولا يكفي نية الغسل فقط لانه قد يكون عادة كما تقدم قوله ونوى
 الحايض الحظاير كلامه انه على اللغ والنشر المرتب ويحتمل ان
 كلامه الحايض والنفسا تنوي الحيض والنقاس ولو وقع الحيض

ولو

ولو مع العرف فيوافق المحدث عند شيخنا الرمي فوجعه واما
 نيتا رفع الجنابة من الحيض بغيره او عكسه فيجب مع الغلط
 دون المحدثا ملق مقرونه باول الفرض اي باول ما يقع
 غسله فربا بدليل ما بعده في قوله نوى الخ هو ايضاح قوله وهذا
 ما رجحه النووي الرافعي فهو مرجح ما يقع وهو بيان قوله عليه
 فلا تكفي الخ هو انما يفيد الاعتداد بالنية وان وجبت اعادة
 الغسل وهو كذلك في غسله واحدة اي في غير الجناسه للغلظة
 لان السبعة فيها كالواحدة في غيرها في محلها اي محل الخلاف بينها
 في الجناسه الحكمية وكذا العينية التي تنزل او صافها مع الغسل
 الواحدة فقيده في غير محل الخلاف بينها في الجناسه قوله
 جميع الشعر فلو بقي بعض شعرة لم يكفي الغسل وان قلعه بعد فلا
 بد من غسل موضعها ولا يضر قلعه بعد غسلها وتدلها الظفر
 في والبشرة اي جميعها فلا يكفي وجود حائل كسبح او مسح تحت
 الاظفار ونحو ذلك في اليد والرجل بالبشرة ظاهر الجار وبالشعر
 ما عليه فيخرج به شعرتين في العين والانف مثلا في من انق مجلد
 بالمدال والعيين المصمومتين او عظم وضع او جلد تقلص او محل شوكة